

19 مارس 1962 (عيد النصر)

تحتفل الجزائر كل 19 مارس بعيد النصر الذي يؤرخ للاتفاق على وقف إطلاق النار بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و حكومة الاحتلال الفرنسي بتاريخ 19 مارس 1962م بعد مفاوضات بين الطرفين عرفت باتفاقيات إيفيان.

اتفاقيات إيفيان هي مفاوضات تمت بين الجزائر وفرنسا بين عامي 1960 و1962م، لكن الجزائر "حصلت على الاستقلال عن طريق عزمها وإرادتها للحصول على حريتها بإعلان الثورة المسلحة ضدّ الاحتلال الفرنسي و دفعت ضريبة أكثر من مليون و نصف مليون من الشهداء.

من خلال مراحل المفاوضات حددت جبهة التحرير الوطني أهدافها، ومعالمها، ووسائلها بوضوح دون استبعاد خيار السلم حيث جاء في بيان أول نوفمبر 1954 : "... وفي الأخير ، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة، وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم وتحديدًا للخسائر البشرية وإراقة الدماء فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشروعة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تخذوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها... فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ...". ومن هذا المنطلق كان أسلوب ومنهج جبهة التحرير الوطني واضحاً من حيث الموازنة بين العمل العسكري في الداخل والنشاط السياسي والدبلوماسي، فلم تكد تمر ستة أشهر من عمر الثورة حتى دوى صيتها في الكثير من المنابر والمحافل، الدولية بما أتاح تدويل القضية الجزائرية من خلال تمثيلها بوفد في جلسات أشغال مؤتمر باندونغ، وفي المقابل لم تغفل عن إيجاد الإطار الملائم لفتح باب التفاوض التزاماً بما تضمنه بيان 1 نوفمبر 1954. في هذا الإطار الذي رسمه البيان، حرصت جبهة التحرير الوطني على إبقاء باب الاتصالات مفتوحاً وممكناً واستجابت لجميعها بما في ذلك الاتصالات السرية - على الرغم من سوء نية الطرف الفرنسي، الذي وجد فيها مجالاً لجس النبض، والتنقيب عن مكامن الضعف وإيجاد أساليب لضرب الثورة في الداخل والخارج. على أن سلسلة الاتصالات تواصلت وتكررت في فترات متقطعة ما بين سنوات 1956 - 1959 دون أن تحقق نجاحاً يذكر، ومرة ذلك عدم جدية الطرف الفرنسي، الذي كان يفضل إدراج الاتصالات ضمن إستراتيجية الحل الأمني العسكري. مما جعلها لا تعدو سوى مناورات سياسية ترمي إلى مساومة قادة الثورة، وحملهم على قبول فكرة إيقاف القتال أولاً، وبعدها إجراء انتخابات ينبثق عنها ممثلون للتفاوض مع فرنسا. ومن جانب آخر أكدت الثورة الجزائرية بما لا يدع مجالاً للشك صمودها من خلال انتصاراتها العسكرية على الجيش الاستعماري، ونجاحها في إخراج القضية الجزائرية إلى حيّز أوسع من الحدود الوطنية والإقليمية وفرضها في المحافل الدولية،، كما فضحت مناورات ديغول بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمخططات العسكرية مثل سلم الشجعان -إيجاد قوة ثالثة، مشروع قسنطينة،

ومخطط شال - تقوية الأسلاك المكهربة على الحدود الاستعانة بقوات من حلف الأطلسي.
ازداد الوضع السياسي والاقتصادي في فرنسا تأزماً بحيث لم يبق لديغول من مجال لقلب الهزيمة العسكرية إلى انتصار سياسي سوى الدعوة للشروع في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد دعا بشكل رسمي وعلمي عبر الخطاب الذي ألقاه يوم 14 جوان 1960 إلى الجلوس حول طاولة التفاوض.

***أسماء المفاوضين في وفد جبهة التحرير الوطني:**

كريم بلقاسم

سعد دحلب

بن مصطفى بن عودة

لخضر بن طوبال

الطيب بولحروف

محمد الصديق بن يحي

رضا مالك

***وفد الحكومة الفرنسية**

لويس جوكس

برنارد تريكو

رولان كادي

إيف رولان بيلكار

كلود شايت

برينو دي لوس

فانسون لابوري

جون سيمون (جنرال)

أوبير دي سونغان بازييس (مقدم)

روبير بورون

جون دي بروغلي

***محادثات مولان :** كلفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيدين محمد الصديق بن يحي من طرف وأحمد بومنجل معا لإجراء محادثات في 25 جوان 1960 بمدينة مولان الفرنسية مع الطرف الفرنسي. حيث استمرت هذه المحادثات إلى غاية 29 جوان من نفس الشهر غير أنها باءت بالفشل بعد أن تأكدت نوايا فرنسا السيئة والخلافات الواضحة بين الطرفين حول العديد من القضايا الجوهرية التي أراد فيها الفرنسيون إملاء شروطهم سعياً للتعجيل بوقف إطلاق النار لا غير. وقد شرح السيد

فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - في نداء وجهه للشعب الجزائري يوم 1960/7/5.

*موقف حكومته من محادثات مولان حين قال "... فعندما اتخذنا في العشرين من يونيو الأخير قرارا يقضي بإرسال بعثة إلى فرنسا لم يفتنا أن نذكر بأن هناك خلافات كبرى بيننا وبين الحكومة الفرنسية، وفي مولان أتضح أن هذه الخلافات أكبر مما كنا نظن... فلم يكن تقارب بين وجهات نظر الفريقين فحسب، وإنما وجد مبعوثانا نفسيهما أمام رفض بات للدخول في المفاوضات... وحتى في المفاوضات تقف الحكومة الفرنسية موقف الاستعماري العنيد وترفض كلية مناقشة الند للند..." وعليه تواصلت انتصارات الثورة رغم الخسائر التي لحقت بها بأن أفشلت مخطط شال، وفوتت الفرصة على ديغول ومشروعه "الجزائر جزائرية" بعد أن استجاب الشعب الجزائري لنداء الجبهة أثناء زيارة دوغول للجزائر يوم 9 ديسمبر 1960 حيث خرج الشعب في أبهر صور التضامن والوطنية في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 عمت مختلف مدن الجزائر من العاصمة، وهران قسنطينة، بجاية، البليدة وغيرها، كما صعد جيش التحرير الوطني من كفاحه. أما على المستوى الخارجي فقد نشطت بعثات جبهة التحرير الوطني على جميع الأصعدة، مما أجبر حكومة ديغول على العودة إلى طاولة المفاوضات. وبمساعي سويسرية ممثلة في شخص أوليفي لانغ تجددت اللقاءات بين وفدي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية في لوسارن ونيوشاتل، جمعت أحمد بومنجل وأحمد فرنسيس وسعد دحلب بممثلي الحكومة الفرنسية براكروك، ثم شايي. ولاحقا التقى جورج بومبيدو دولوس بالسيد الطيب بولحروف في نيوشاتل.

مفاوضات ايفيان الأولى:

كان من المرتقب إجراؤها في 7 أبريل 1961 لكنها تأخرت نتيجة وضع فرنسا السياسي الذي ازداد تأزما، بالإضافة إلى رفض جبهة التحرير فكرة إشراك أطراف أخرى في المفاوضات عندما أفصح لوي جوكس في 1961/3/31 عن نية حكومة بلاده إشراك الحركة الوطنية الجزائرية بالإضافة إلى حادثة اغتيال رئيس بلدية ايفيان وما تلاه من أحداث نتيجة الضغط الذي أظهره المستوطنون المتصلبون بمواقفهم المناهية بشعار "الجزائر فرنسية"، وقد ذهبوا أبعد من ذلك بأن أسسوا منظمة إرهابية: منظمة الجيش السري O.A.S. كما حاول أنصار الجزائر فرنسية من الجنرالات المتطرفين من أمثال صالان وجوهو وزيلر وشال الإطاحة بالرئيس ديغول في 22 أبريل 1961 مما عرّض المفاوضات إلى التأجيل إلى غاية يوم 20 ماي 1961 بمدينة ايفيان، أين التقى الوفد الجزائري المشكل من السيد كريم بلقاسم - محمد الصديق بن يحيى - أحمد فرنسيس - سعد دحلب ورضا مالك وأحمد بومنجل بالسيد لوي جوكس وكلود شايي وبرونو دولوس... ورغم الجلسات المتكررة ما بين 20 ماي - 13 جوان 1961 لم يحسم في القضايا الجوهرية إذ اصطدمت مرة أخرى بإصرار الطرف الفرنسي بمناقشة ملف وقف إطلاق النار بمعزل عن بقية الملفات، والمساس بالوحدة الترابية للجزائر

